صوت البحرين

Voice of Bahrain
PO Box 65799، London NW2 9PL
Email: info@vob.org،
Web Site: www.vob.org

العدد 460، مايو 2021، رمضان/ شوال 1442 هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

قضية السجناء تختصر أزمة البحرين مع عصابة مارقة

لم يكن ما يجري هذه الايام من حراك شعبي متواصل وليد لحظته، بل يعتبر تراكما لمشاعر عميقة بظلامات تاريخية تحمّلها منذ عقود. فالمرأة التي تخرج يوميا لتقف على الشارع العام مطالبة باطلاق سراح ابنها او اخيها او زوجهات تحمل في داخلها غضبا شديدا تراكم في داخلها منذ ان جاءت الى الدنيا. فقد قرأت تاريخ آبائها وأجدادها وأدركت ما حل بهم من مصائب ونكبات على أيدي الحكم الخليفي الذي نكل بأهل البحرين الاصليين (شيعة وسنة) منذ ان دنست أقدام رموزه البلاد، واتخذت قرارها بان تحكمها أرضا بلا شعب أصلي. ومنذ اكثر من عشرين عاما بدأ الطغاة الحاليون فصلا جديدا لتحقيق ذلك الحلم العنصري بتنفيذ مشروع إبادة بهدوء. هذه المرأة تدرك ذلك وتعلم انها ان لم تتحرك اليوم لانقاذ معتقليها فقد تفوت الفرصة ويلتحقون بمن سبقهم من شهداء البلاد من ضحايا الارهاب الخليفي. ربما استغرب البعض ان ينطلق الشعب مجددا بعد عشر سنوات من القمع المتواصل الذي تشارك فيه قوى شريرة من بلدان عديدة، توافقت على سياسات شيطانية تهدف اساسا لفرض العصابة الخليفية على البلاد لانها أداة طيّعة للأجانب منذ اكثر من مائتي عام. انه فصل في تاريخ أوال الذي تعاقبت فيه قوى الاحتلال بدوافع سياسية واقتصادية في اغلب الاحيان.

عشرة اعوام هي الفترة التي قضاها اغلب السجناء السياسيين في أقبية السجون الخليفية. وهي فترة طويلة بأي مقياس، خصوصا لشعب عرف ماضيا وحاضرا بطبيعته السلمية ودماثة خلقه وطيب سجاياه وإيمانه بربه وقضاياه. فترة السجن هذه لم تكن محصورة بالتغييب الجسدي عن العالم الخارجي فحسب، بل كانت تعذيبا متواصلا يبدأ في اللحظات الاولى لعملية الاعتقال، حيث اقتحام المنازل في الليالي المظلمة، وكسر الابواب، وترويع الاطفال وتخريب الممتلكات، وهتك الاعراض. ثم تتواصل منذ صعود المعتقل سيارة الجلادين، حيث يبدأ التعذيب الرسمي بالضرب والشتم والاهانات النفسية. وما ان تحط قدما المعتقل في دوائر التحقيق خصوصا في طوامير ما يسمى "جهاز الامن الوطني" حتى يبدأ التعذيب الرسمي الذي أكد تقرير بسيوني انه "ممنهج" بكافة الأساليب، ومنها الضرب المبرح والركل والتوقيف اياما متواصلة وعصب العينين لكي لا يتعرف الضحية على هوية الجلاد، واستخدام الادوات الكهربائية بأنواعها والتعليق من السقف من اليدين والرجلين، والحرمان من النوم، والتهديد بهتك العرض، والتحرش الجنسي وسواها. والهدف من ذلك امور عديدة: اولها القضاء على انسانية البحراني، وثانيها كسر إرادته فيصبح أداة طيّعة ينفذ ما يطلبونه، ثم الحصور على اعترافات مزورة لتنسجم مع ما يريدون بثه من رواية للعالم الخارجي لتبرير القمع والاضطهاد. هذه ليست قصة جديدة بل استمرار لنهج متواصل منذ الانسحاب البريطاني قبل خمسين عاما واستلام الضابط الاستعماري البريطاني المقبور، إيان هندرسون، شؤون الامن الداخلي للعصابة الخليفية.

وهناك جهاز آخر لا يقل تعذيبا، بل انه شريك في ما يحدث للأسير البحراني، وهو جهاز "القضاء" الذي تنحصر مهمته بإعلان قرارات السجن او الإعدام حسب أوامر الديوان الملكي. والقضاة ليسوا سوى أجساد منصوبة على الكراسي، ليس لديها عقل او ضمير او انسانية. فهي لا تشعر بمعاناة الضحية ولا تسمع أقواله. فمهما تحدث عما جرى له من تعذيب، لم يأمر أي من هؤلاء "القضاة" بتسجيل اقوال الضحية او التحقيق فيها او تأجيل النطق بالحكم الذي استلمه من الديوان الملكي الى ما بعد ذلك. هذه "المحاكمات" مصداق للجور والظلم بشكل كامل. ففي جلسة واحدة او جلستين للنظر في قضية كبيرة حسب الإعلام الخليفي، يتم اصدار احكام بالاعدام او السجن المؤبد بحق عشرين متهما. فأية عدالة في هذه المحاكم القرقوشية؟ القرار القضائي سياسي بشكل كامل، تنحصر مهمة "القاضي" فيه بالنطق به فحسب، وليس من حقه النظر في استئنافه او التحقيق في ملابساته مهما حاول الضحية .

البقية على صفحة 8

في 6 أبريل استشهد السجين السياسي، عباس مال الله نتيجة سوء المعاملة وغياب الرعاية الصحية. وقد اصيب بأزمة قلبية عادية، ولكن رفض مسؤولو السجن نقله الى المستشفى بسرعة، الامر الذي ادى لاستشهاده مظلوما. وكان الشهيد عباس البالغ من العمر خمسين عاما، يقضي حكما جائرا بالسجن 15 عاما، منذ العام 2012. وقد طالبت منظمة "أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين"، الخليفيين بفتح تحقيق لكشف الأسباب الكامنة وراء وفاة السجين" عباس مال الله". وكان الشهيد قد تعرض للتعذيب الشديد وأصيب بطلق (الشوزن) في فخذه من مسافة قريبة خلال اعتقاله، عانى على إثرها من آثار كدمات على الوجه والصدر بسبب الضرب الذي تعرض له، وبقي في قسم العناية المركز أكثر من أسبوع.

* تواصلت الاحتجاجات اليومية التي تقوم بها عائلات السجناء السياسيين منذ اكثر من شهر. وقد بدأت بعد انتشار وباء كورونا بشكل واسع في السجون حتى تجاوز عدد الاصابات المائة. وتتواصل التظاهرات الشعبية منددة برفض السلطات الافراج عن المعتقلين الذي يواجهون خطر الموت بسبب تفشي وباء كورونا. وازداد غضب العائلات بعد العدوان الوحشي الذي شنته قوات الشغب الخليفية على السجناء يوم السبت 17 ابريل. وقد اقتيد العشرات الى أماكن مجهورة ورفض الخليفيون الكشف عن اية معلومات عن مكان وجودهم. منظمة العفو الدولية كشفت في وقت سابق عن اصابة اكثر من مئة معتقل بالفيروس في السجون معتبرة أن تفشي الوباء في سجن جو في الأسابيع الأخيرة دليل صارخ على تقاعس السلطات عن عدم ضمان حقوق السجناء بالرعاية الصحية.

* استمرت الاحتجاجات امام جامعة هادرزفيلد للمطالبة بوقف برنامج تدريب جلادي النظام الخليفي. وبرغم الحجر العام في البلاد، فقد شارك عدد من النشطاء من جماعة "كويكرز" يوم السبت 24 ابريل حاملين لافتات

في 6 أبريل نظمت الجالية البحرانية وقفة تضامنية مع عائلة الشهيد عباس مال الله وللمطالبة بالإفراج الفوري عن سجناء الرأي. ورفع المشاركون صور الشهيد، بالاضافة للافتات تندد بالحكم الخليفي المجرم. كما أقيمت وقفات واحتجاجات في عواصم عالمية أخرى من استراليا الى بريطانيا.

في الذكرى العاشرة لاستشهاد الشهيد كريم فخراوي (11 أبريل)، توجه عدد من المواطنين الى روضة الشهيد لقراءة القرآن واستذكار حياته التي كانت حافلة بالعطاء والصمود.
احتجز فخراوي في 5 أبريل 2011 عندما ذهب إلى مركز الشرطة لتقديم شكوى بخصوص محاولة الشرطة هدم بيته. اتهم بتعمد تلفيق الأخبار المزيفة من قبل السلطات الخليفية. احتجز فخراوي لمدة أسبوع واحد قبل وفاته. ادعت الحكومة لوسائل الإعلام أن كريم توفي نتيجة الفشل الكلوي ولكن الصور التي تسربت في وقت لاحق كشفت عن وجود آثار واضحة لتعذيب وحشية تعذيب تم اكتشاف الأدلة أثناء عملية الغسل والدفن.

حراك شعبي واسع يطالب باطلاق سراح السجناء السياسيين

شهدت مدن البحرين وقراها طوال الشهر الماضي حراكا منقطع النظير من اجل المطالبة باطلاق سراح السجناء السياسيين. وكان علماء البحرين قد دعوا أبناء الشعب البحراني للوقوف صفا واحدا مع عائلات المعتقلين في السجون عبر الخروج السلمي إلى الشوارع. فكانت جمعة الصمود في 2 ابريل تدشينا لحراك متواصل لم يتوقف طوال الشهر.
واوضح العلماء في بيانهم أن هناك خطرا جديا على على سلامة المعتقلين، ما سبب قلقا شديدا لدى عائلات المعتقلين على مصير أبنائهم "مِمَّا حدى بِهِمُ للخروج إلى الشَّوارع والتَّظاهر والإعتصام رغم شدَّة الحصار والقمع الأمنيّ لجميع صور التَّظاهر والإحتجاج السِّلمي". واكد على العلماء المسؤولية الشرعية والواجب الأخلاقي في إنقاذ أرواح المعتقلين قبل فوات الأوان، مشيرين إلى التضحيات التي قدموها من أجل كرامة الشعب.

منظمات حقوقية تنشر قائمة بأسماء ٣٣ سجين تطالب بالكشف عن مصيرهم وتدعو للسماح بزيارة المقررين الأمميين

تلقت ثلاث منظمات حقوقية بحرينية إفادات من شهود عيان من سجن جو في مبنى ١٢ و ١٣ بانه الظهر اليوم هجمت قوات خاصة على المباني سالفة الذكر وتم إلقاء القنابل الصوتية على السجناء وضربهم بالهروات وتم التركيز على منطقة الوجه خصوصاً وشوهد العشرات منهم تغطي الدماء وجوههم بعد ضربهم ضرباً مبرحاً وتركهم يقعون على الأرض حتى امتلئ ممر مبنى ١٣ بالدماء و شوهد السجين سعيد عبد الإمام من منطقة ابو صيبع محمولاً من قبل القوات الخاصة الى جهة مجهولة خارج العنبر. وحسب الإفادات ان عملية الهجوم الوحشية كانت بقيادة الضابط أحمد الحمادي والضابط محمد عبد الحميد، وكانت القوات الخاصة تصور عملية الهجوم إضافة الى كاميرات المراقبة الموجودة اصلاً في عنابر السجن . هذا وقد تم حرمان السجناء من وجبة الإفطار كعقاب.

الجدير بالذكر أن السجناء في مبنى ١٢ و ١٣ كانوا في اعتصام منذ أسبوعين بعد وفاة السجين عباس مال الله بسبب الإهمال الطبي وانعدام الرعاية الصحية، و بعد تفشي فايروس كورونا في سجن جو استخدمت إدارة السجن فرض المزيد من القيود على السجناء مثل منع الاتصالات بالأهالي.

وفي التفاصيل: قامت القوات الخاصة بإبلاغ السجناء المعتصمين بالمبنى بأن تواجدهم غير قانوني، بيد أن القوات الخاصة كانت في كامل استعدادها لاستخدام القوة المفرطة، وبعد أن أجابهم المعتقلين بأنهم يريدون حقوقهم، اقتربت هذه القوات شيئا فشيئا من السجناء وهي تحمل القيود، ثم اقتربوا منهم لتقييد أيديهم الذين كانوا يمسكون بأيادي بعضهم البعض في إشارة الى سلميتهم، حيث تم الاعتداء عليهم بالقوة المفرطة سالفة الذكر . وبعد انتهاء حادثة الاعتداء على السجناء التي تسببت بتعرض بعضهم لجروح عميقة واصابات بالغة، تم نقل ٣٤ سجين لجهة غير معروفة وبات مصيرهم مجهول.

وعليه تحمل المنظمات الحقوقية الموقعه على هذا البيان مسؤولية ما جرى وسلامة السجناء حكومة البحرين و وزير الداخلية تحديداً، وتدعوا الحكومة مجددًا الاستجابة العاجلة لطلب المقررين الأمميين خصوصاً المقرر الخاص المعني بالتعذيب لزيارة البلاد.

أدناه ما تم رصده من أسماء السجناء الذين تم أخذهم الى جهة مجهولة حتى كتابة البيان:

طارق العلواني، علي مهدي، علي عبدالله الزاكي، علي حسن العرادي، ال سيد علوي الوداعي، سعيد عبدالامام، حسن الشويخ، مرتضى خاتم، السيد رضا السيد علي، حسين الجزيري، حسن محمد علي الزاكي، حسين الساري، السيد محمد ماجد العبا، السيد محمد هادي العبار، احمد السكر، محمود السك، محمود حميد، علاء نصيف، صادق ابو الهيرة، حسن الصفار، محمد حسين، حسن الشويخ، عيسى مشعل، جلال الوزير، سمير ابو ساك، علي الجنبي، سعيد علي العطار، محمد رضا لؤلؤي، سيد عدنان سيد ماجد، السيد شبر علوي، حسن محمد حسن،السيد جعفر السيد طالب، طارق جعفر علي

تظاهرات في البحرين طوال الشهر: أفرجوا عن المعتقلين السياسيين فورا

الكاتب: الميادين نت

تشهد مناطق متعددة في البحرين تظاهرات لأهالي وأمهات المعتقلين السياسيين في السجون البحرينية، للمطالبة بالافراج عنهم في ظل تفشي فيروس كورونا.

تتواصل التظاهرات الغاضبة في مختلف المناطق البحرينية للمطالبة بالإفراج عن السجناء ومعتقلي الرأي عقب إصابة العشرات منهم بفيروس كورونا.

التظاهرات انطلقت في أغلب مناطق البحرين: جزيرة سترة والسنابس، مروراً بالبلاد القديم والدية، وصولاً إلى النويدرات ومناطق أخرى، تنديداً بتعتيم النظام على عدد المعتقلين المصابين بالوباء. وانتظم الرجال والنساء في صفوف على الشوارع العامة في الدراز وبني جمرة والمرخ والهملة والسهلة وجدحفص وكرزكان ودمستان والمالكية ودار كليب وسلماباد.

الشعارات التي رفعها المحتجون حمّلت المنامة مسؤولية تعرض حياة المعتقلين في السجون للخطر.

أما في الدير، فتظهر المشاهد التي عرضها ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي صمود أهالي المعتقلين أمام قوات النظام التي حاولت الاعتداء عليهم لتفريقهم، مصرين على الاستمرار بالتظاهر حتى إطلاق سراح أبنائهم المعتقلين بالسجون.

وتشهد مناطق متعددة في البحرين لليوم الرابع على التوالي تظاهرات لأهالي وأمهات المعتقلين السياسيين في السجون البحرينية، للمطالبة بالافراج عنهم في ظل تفشي فيروس كورونا بعد معلومات يتم تداولها عن إصابة عدد منهم بالفيروس.

بالتزامن، نظمت الجالية العربية والإسلامية في عدة عواصم أوروبية وقفات احتجاجية أيضاً تضامناً مع أهالي معتقلي الرأي في البحرين.

ولليوم الثاني على التوالي تشهد سفارة المملكة في العاصمة البريطانية لندن وقفات إحتجاجية للمطالبة بالافراج عن جميع السجناء السياسيين بلا قيد أو شرط.

سفارة البحرين في العاصمة الألمانية برلين شهدت أيضاً وقفة مماثلة، تضامناً مع سجناء الرأي الذين يواجهون خطر فيروس كورونا داخل السجون المكتظة بالمعتقلين.

وفي العاصمة الفرنسية باريس، نظمت وقفة تضامنية مع أهالي المعتقلين في المملكة، وطالب الناشطون بالكشف عن حقيقة ما يجري في سجن جو الذي وصفوه بسيء الصيت.

أما في مدينة قم الإيرانية، فتتواصل الوقفات الإحتجاجية للجالية العربية والإسلامية التي تطالب المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية بالتدخل العاجل للكشف عن عدد الإصابات بالوباء في صفوف المعتقلين، والعمل على الإفراج عنهم قبل وقوع الكارثة.

يذكر أنّ السلطات البحرينية أطلقت بتاريخ 17 آذار/مارس 2020 سراح 1486 سجيناً، مُنح 901 منهم عفواً ملكياً "لأسباب إنسانيّة"، وحكم على الـ585 الآخرين بعقوبات بديلة.

وكانت 20 منظمة حقوقية، من ضمنها ADHRB، دعت مؤخراً السلطات البحرينية إلى "الإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء المعارضين الذين سُجنوا لمجرد ممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وذلك في خضم التهديد العالمي الذي يشكله فيروس كوفيد-19".

وأكدت المنظمة أنّ هؤلاء الأشخاص "معرضون جداً لخطر الإصابة بعوارض خطيرة إذا انتقلت إليهم عدوى كوفيد-19، لذا يجب أن يحظوا بأولويّة في عمليّات الإفراج". ولم تتوقف التظاهرات منذ ان انطلقت في بداية أبريل حتى الآن.

منظمات حقوقية: البحرين تحتجز عائلات معتقلين بعد احتجاجات

أعلن كل من معهد البحرين للحقوق والديمقراطية ومنظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، الجمعة 9 أبريل، أن قوات الأمن الخليفية اعتقلت أقارب عدد من السجناء السياسيين البارزين بسبب مشاركتهم في مظاهرة سلمية تطالب بالإفراج عن ذويهم، بينهم محمد الدقاق ومحمد رمضان، وسط حملة قمع ضد الاحتجاجات أشعلها تفشي فيروس كورونا بشكل حاد ومستمر في السجون.

وتم استدعاء جعفر رمضان ورمضان عيسى للاستجواب، في 6 أبريل/نيسان الجاري، بعد تنظيم احتجاج صغير للمطالبة بالإفراج عن محمد رمضان، على الرغم من إطلاق سراحهما مؤقتًا في ذلك اليوم.

وتم استدعاء الرجلين لاحقا إلى مركز شرطة سماهيج في الساعات الأولى من أمس الجمعة.

وحضر جعفر واعتقل للاشتباه في مشاركته في ثلاث تجمعات غير قانونية.

وأكد جعفر أن اثنتين من هذه التهم تتعلقان باحتجاجات في قرية مجاورة لم يحضرها.

وبموجب القانون البحريني، فإن التجمعات غير المرخصة لأكثر من خمسة أشخاص غير قانونية، كما أن النيابة العامة البحرينية رفعت الحد الأقصى للعقوبة على التجمعات غير المرخصة إلى السجن 3 سنوات وغرامة تصل إلى 5000 دينار بحريني في ضوء جائحة كورونا.

والعام الماضي، أيدت أعلى محكمة في البحرين أحكام الإعدام بحق محمد رمضان والمتهم الآخر حسين موسى، على الرغم من الأدلة الدامغة على أن إدانتهم استندت فقط إلى اعتراف حسين بالإكراه الناتج عن التعذيب، بحسب المنظمات الحقوقية.

استمرار الوقفات المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين في بالبحرين (غيتي)

مزيد من الاعتقالات

كما أمر النائب العام، في 7 أبريل الجاري، باحتجاز ثلاثة أشقاء من كرباباد لقيامهم باعتصام للمطالبة بالإفراج عن شقيقهم السجين السياسي محمد الدقاق.

وأبلغ أحد أفراد الأسرة معهد البحرين للحقوق والديمقراطية أنه تم استدعاء يونس الدقاق البالغ (46 عامًا) إلى مركز الشرطة، وطُلب منه الاتصال بأخويه ياسر الدقاق وأنور الدقاق قصد الخضوع الفوري للاستجواب.

وأبلغ ياسر فيما بعد أقاربه بأنه مثل أمام النائب العام البحريني للاشتباه في قيامه بتجمع غير قانوني، وتم اتخاذ القرار باحتجازه لمدة 7 أيام أخرى.

المصدر : الجزيرة مباشر

اللحظات الاخيرة للشهيد عباس مال الله كما رواها شاهد عيان

البحرين اليوم-خاص

روى السجين السياسي محمود عيسى تفاصيل اللحظات الأخيرة للشهيد عباس مال الله قبل نقله بالإسعاف والإعلان عن شهادته صباح اليوم الثلاثاء 6 أبريل.

وقال محمود في تسجيل صوتي بأن الشهيد عباس كان يعاني من أمراض مزمنة وخطير مثل القلب والضغط والقولون، مع هذا كان يتعرض للإهمال الصحي. وتابع محمود بأنهم 17 سجين سياسي يقبعون في زنزانة تسع 10 أسرة بمبنى 23 عنبر 1 زنزانة رقم 11.

وقبل أن ينقل إلى الزنزانة المكتظة، يقول محمود بأن عباس كان يقبع في سجن العزل لمدة عامين، وحرم من الاتصال بالعائلة على مدى عام، ناهيك عن الإهمال الصحي والحرمان من العلاج.

وفي تفاصيل الحادثة يقول محمود بأن عباس استيقظ من النوم عند قرابة الساعة ١٢ منتصف الليل وكان يشعر بحرقان في الصدر وشرب قليلا من الحليب ثم دخل الحمام. وبعد ٤ دقائق تقريبا خرج عباس وسقط مباشرة على وجهه وكان يتألم ويشير إلى جهة قلبه، وهو يتنفس بصعوبة بالغة.

توجه محمود ومن معه فورا عند باب الزنزانة وهم يطرقونها بقوة وينادون على الحراس، فيما حاول سجين تقديم الاسعافات الأولية مع عدم وجود اي ادوات وعدم معرفة السبب الحقيقي فيما يعانيه الشهيد عباس.بعد طرق شديد لباب الزنزانة استمر لعشر دقائق جاء أحد الحراس وبعد اطلاعه على الوضع قال لهم " ليس لدينا أوامر بنقل السجين خارج الزنزانة" ثم انصرف والسجناء يطرقون الابواب ويصرخون طالبين النجدة وتدارك الأمر.

فتحت الزنزانة من جديد بعد حوالي 40 دقيقة يحسب شهادة محمود، غير انهم لن يتخذوا قرارا بعد في نقل الشهيد عباس بسيارة الاسعاف او لأي مكان اخر، مما دفع الشباب لحمل عباس والذهاب به عند " الكونتر" ورفضوا الدخول إلى الزنزانة احتجاجا على رفض نقل الشهيد عباس لمعالجته.

هنا اضطر المسؤولون للإستجابة الى الضغط، وبعد اقل من 3 ساعات وتحديدا مع صلاة الفجر جاء أحد الشرطة طالبا ملابس حاجيات عباس، بزعمه أن يرقد في المستشفى وحاله مستقر. ثم طلب من زملائه في الزنزانة التوقيع على افادة تشير الى ان عباس تمت رعايته ومعالجته وتوفير احتياجاته الطبية، وهو ما رفضه السجناء وأثار مخاوفهم وشكوكهم الى أن تأكدت الأنباء في الصباح عن استشهاد عباس بسبب الاهمال الصحي.

من جهتها نفت وزارة الداخلية أن يكون عباس يعاني من أمراض مزمنة، وزعمت أنه تعرض لسكتة قلبية وهي نتيجة وفاة طبيعية.

وعباس هو من مواليد 1971 اعتقل في العام 2011 وصدر بحقه حكم بالسجن 15 عاما على خلفية سياسية. كما أن عباس مصاب برصاص الشوزن ويعاني من عدة أمراض بينها القولون والقلب والضغط.

وفور انتشار الإعلان عن شهادة عباس توافد المواطنون الى منطقة النويدرات للمشاركة في تشييع الشهيد الى مثواه الأخير. وضجت مسيرة التشييع بهتافات تحمل الحاكم الخليفي مسؤولية ازهاق الارواح من خلال زجها في السجون وتعريضهم للاهمال الصحي. ومن بين تلك الشعارات (عن كل سجين ومقتول .. يا حمد انت المسؤول).

في السياق نفسه انتشرت مقاطع صوتية يسمع فيها صيحات التكبير والغضب من داخل سجن جو بعد تلقيهم نبأ استشهاد عباس مال الله.

العفو الدولية: أوضاع السجون في البحرين مزرية

أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرها السنوي بشأن أوضاع حقوق الإنسان في العالم وخصصت فيه حيزا كبيرا لانتهاكات حقوق الإنسان الجارية في البحرين، افتتحته بالإشارة إلى منع السلطات الحاكمة دخول مراقبي حقوق الإنسان المستقلين ومن ضمنهم منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش وهيئات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

أكد التقرير على غياب وسائل الإعلام المستقلة في البلاد كما أن السلطات استخدمت فيروس كورونا كذريعة لممارسة مزيد من القمع لحرية التعبير حيث واجه الشخاص الذين تحدثوا عن انتهاكات حقوق الإنسان هم وأقرباؤهم عمليات انتقام. وذكر التقرير بالخصوص كميل جمعة البالغ من العمر 17 عاما وهو نجل المعتقلة السابقة نجاح يوسف، الذي رفعت السلطات ضده أكثر من 20 دعوى بعد ان رفض هو ووالدته أن يعملا مخبرين.

أشار التقرير إلى استمرار ممارسات التعذيب من أجل انتزاع اعترافات من المعتقلين. وبشأن الأوضاع في السجون فأكد التقرير أنها كانت "مزرية" خلال العام الفائت، لاسيما في سجن جو المركزي الكائن، مع انعدام النظافة وممارسة المعاملة السيئة بصورة متكررة، بما في ذلك مصادرة المتعلقات الشخصية تعسفياً، وعمليات الانتقام بسبب التعبير الصريح عن أوضاع الاعتقال، والحرمان من الرعاية الطبية الوافية.

وفيما يخص فيروس كورونا أوضح تقرير العفو الدولية أن السلطات لم تقدّم للسجناء كمامات أو قفازات او معقمات أيدي كما لم تجر اختبارات دورية بشأن الفيروس رغم تفشيه. كما لفت التقرير إلى أن 11 من أبرز قادة ثورة فبراير لايزالون داخل السجن.

وأخيرا بيّن التقرير أن المحاكمات الجائرة للمحتجين ومنتقدي الحكومة على الإنترنت تواصلت كما أسيئت معاملة المحتجزين وتعرضوا للتعذيب، فيما واصلت المحاكم إصدار أحكام الإعدام، في بعض الحالات عقب محاكمات بالغة الجور، لافتا إلى تأييد محكمة التمييز أحكام الإعدام الصادرة ضد زهير إبراهيم عبدالله وحسين عبدالله خليل ومحمد رمضان وعلي موسى.

المنامة.. صلف سياسي وأزمة حقوقية تدفع للانفجار

يقال ان السلطات البحرينية تعيش اليوم ازمة حقوقية حادة وتعجرفا سياسيا بتعمدها ابقاء السجون والمعتقلات مليئة بالمواطنين في عملية عبثية دفعت الشارع للامتعاض اثر تاجيج مشاعره.

عنجهية السلطات البحرينية وازمتها الحقوقية وافلاسها الأخلاقي دفعها السبت الماضي للتصدي لمعتقلين سياسيين ومعتقلي رأي كانوا قد اعتصموا في مبنيين داخل معتقل "جو" المركزي جنوبي شرق البحرين، احتجاجا على أوضاعهم المتردية السيئة داخل السجن.

جرى ذلك باسوأ صورته عندما هاجمت قوة أمنية السجناء المعتصمين داخل عنبرين في السجن وضربتهم بعنف شديد ما خلّف إصابات دامية لأعداد منهم، فضلا عن نقل 33 سجينا تعرضوا للضرب لجهة مجهولة غير معلومة".

لم تكن الاحتجاجات التي تم قمعها في مبنيي 12 و13 وليدة اللحظة، بل كانت نتاج تراكمات تحكي تردي أوضاع السجن منذ أكثر من شهر، إثر انتشار وباء كورونا بين السجناء، وعدم وجود وجبات تكفي لسد جوعهم، وصولا إلى شهادة أحدهم بسبب الإهمال الطبي.

لم يكن الهجوم الدامي الذي تعرض له المعتصمون هو الاول فقد تعرض معتقلو سجن "جو" في المبنيين 3 و6 قبل ست سنوات وتحديدا في 17 فبراير 2015 الى هجوم شرس للقوات الأمنية مع كلابها البوليسية مستخدمة كذلك الغاز المسيل للدموع والعصي والهراوات، وهو ما أدى لإصابة العشرات من المعتقلين بإصابات خفيفة ومتوسطة، وذلك ما يشير الى انتهاج المسؤولين في ادارة السجون وباوامر عليا الطرق الاسهل للحل بالتوسل بالقمع والتعذيب والكلاب المتوحشة بدل التهدئة وطمأنة السجناء ومحاولة احتواء الموقف.

استمرت إدارة السجن في معاقبة المعتقلين، وواصلت في ضربهم وتعذيبهم، واستمرت معاناة المعتقلين لحوالي أسبوعين، قبل أن يتم معاقبتهم جميعها بوضعهم في خيام خارجية في باحة السجن، ووصل التضييق عليهم إلى منعهم من استخدام دورات المياه أو الذهاب إلى حمامات السباحة، وهو ما أدى إلى انتشار مرض الجرب وأمراض جلدية أخرى بينهم.

لم تكتف وزارة الداخلية بهذا العقاب الذي استمر حوالي شهرين، بل قامت بإحالة عدد من المعتقلين إلى النيابة بتهمة "التمرد" ولاحقا أصدرت محكمة حكما بسجن حوالي 60 معتقلاً لمدة 15 عاماً.

عود على بدء حول الاحداث الاخيرة في المبنيين 12 و 13 لمعتقل "جو" وكما كان متوقعا فقد اعتبرت السلطات البحرينية وتحديدا الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل البحرينية الحكومية، في بيان نشرته وكالة أنباء البحرين الرسمية الأحد، أن "عددا محدودا" من النزلاء داخل مركز إصلاح وتأهيل النزلاء في جو قاموا على مدار الأيام الماضية بإغلاق الممرات ورفض دخول العنابر ومخالفة التعليمات الصادرة في هذا الشأن"، مشيرة إلى أن هذا السلوك أدى إلى "تعطيلهم للخدمات المقدمة ومن بينها الاتصالات والرعاية الصحية لنزلاء آخرين، وكذلك التأثير على سير العمل"، حسب البيان، وذلك في محاولة منها لتبرير ما وقع من اعتداء على السجناء السياسيين في شهر رمضان المبارك.

في هذا الصدد، قال عالم الدين البحريني آية الله الشيخ عيسى قاسم، ان "الحل في التعجيل بالإصلاح بالحجم الذي يقنع به الشعب، وفي ذلك قوة وعز وراحة وأمن ومصلحة الجميع"، وعلى العكس من ذلك فان "بقاء السجون مليئة بالمواطنين هو عملية عبثية أصحبت محركا قويا للشارع وتأجيج مشاعر الإنسانية"، وبذلك فقد وضعت سلطات المنامة نفسها في موضع محرج لا خروج منه الا بأن "تبادر في الدخول مع المعارضة في اتفاق على وضع جديد دستوري ومؤسساتي وعملي يحفظ حقوق المواطنين ويعترف لهم بموقعهم السيادي في سياسة بلدهم".

رأى الشيخ قاسم أن الشعب لا يجد ما يقنعه بالتفكير في التوقف عن حراكه، وكل ما يواجهه من تصاعد في سياسة البطش والتهميش والتقزيم التي تمارسها الحكومة في حقه؛ يملي عليه أن يواصل سيره في هذا الحراك وإنْ كلفه ما كلف، وان الشعب كان مضطرا للمطالبة برفع المظالم عنه، وهو مستمر بحراكه من أجل الإصلاح، مشيرا الى ان حل الأزمة متوقف على تراجع الحكم عن طريق الخطأ، والدخول مع المعارضة في اتفاق على وضع جديد يحفظ حقوق الشعب.

وفي السياق، أكد رئيس منتدى البحرين لحقوق الإنسان "باقر درويش"، أن ما يجري في سجن جوّ من قمع للسجناء، وعزلهم قسرياً عن التواصل مع أهاليهم، هو أمر يجري كانتقام مباشر من قبل وزارة الداخلية، من المعتقلين وكذلك من أهاليهم الذين يواصلون الاحتجاجات للمطالبة بالإفراج عن ذويهم، وان "حجم الحدث وطبيعية الإجراءات، تشيران إلى أن التدابير الأمنية المتخذة منذ وقوع حادثة مبنى 12 و 13، لا يمكن أن تطبق بدون معرفة مباشرة لوزير الداخلية البحريني الشيخ راشد آل خليفة".

أيا تكن الدواعي والاسباب فان النتيجة التي لا تقبل الشك ان السلطات البحرينية اقتربت كثيرا في اساليبها القمعية المتوحشة من تلك التي تمارس في سجون ومعتقلات الكيان الاسرائيلي والممارسات القمعية التي يتم الحاقها بالاسرى الفلسطينيين والمعتقلين لمدد طويلة لحاجة في نفوس المحتل المغتصب، الذي اصبح قدوة ومثلا اعلى للدول المطبعة التي تشترك مع الكيان الاسرائيلي في وحدة الهدف والمصير المجهول.

السيد ابو ايمان

الأمم المتحدة تدعو إلى فتح تحقيق جدي في ظروف وفاة الشهيد عباس مال الله

عبر مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن عميق أسفه لوفاة الشهيد عباس مال الله بسجن جو يوم الثلاثاء 6 أبريل. ودعى المكتب السلطات في البحرين إلى فتح تحقيق " محايد ومستقل" في الظروف التي أدت إلى وفاته. كما شدد المكتب على " إعادة تقييم الأوضاع الصحية في السجون لمنع تكرار مثل هذه الحوادث".

ومع انتشار وباء كورونا في سجن جو، وتدهور المنظومة الصحية في السجن، وإلغاء المواعيد الطبية وتعطيل العلاج، حثت المفوضية السامية سلطات آل خليفة إلى " إطلاق سراح جميع سجناء الرأي". وخصت المفوضية في تغريدتها على تويتر أولئك " المعرضين لخطر كبير من جراء وباء كوفيد-19 "

وارتفت حالات الإصابات في صفوف السجناء إلى ما يقارب 90 إصابة مؤكدة، فيما لا تزال السلطات تتكتم على عدد الإصابات وحالات المصابين.

في ذات السياق قامت إدارة سجن جو بحرمان المئات من السجناء من الاتصال بذويهم بسبب نقلهم للأهالي عن أوضاع السجن.

بمشاركة نائب رئيس البرلمان الأوروبي.. ندوة افتراضية حول السجناء السياسيين بالبحرين

شارك عدد من الناشطين والبرلمانيين الإيطاليين في الندوة التي جرت مساء الثلاثاء 20 أبريل على منصة زوم (Zoom)والتي نظمتها منظمة "أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين" حول قضية السجناء السياسيين.

وتعرضت الندوة بشكل خاص لقضية المعتقل السياسي حسن مشيمع، أحد أبرز قادة المعارضة في البحرين، في ظل كبر سنه ووجود خطر على حياته بسبب المشاكل الصحية التي يعاني منها، إذ تحدث نجله علي في شريط مسجل للندوة.

طلب الإفراج عن مشيمع

استهلت الحديث مديرة اللقاء فرانشيسكا بيزانو، التي أكدت أن المبادرة تدخل في إطار الحملة المطالبة بإطلاق سراح المعتقل السياسي حسن مشيمع والسجناء السياسيين في البحرين.

وأضافت بيزانو أن على إيطاليا دورا ينبغي القيام به في تكثيف زخم حراكها للدفاع عن النشطاء المدافعين بدورهم عن حقوق الإنسان في الخارج.

وشارك في الندوة كل من الصحفية أليساندرا فابريتي مسؤولة الشؤون الخارجية في وكالة أنباء (ديري) الإيطالية، وجوزيبي دينتيشي رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مركز الدراسات الدولية "سي إي إس آي" (CeSI)، وماتيو كولومبو الباحث في مركز الدراسات السياسية الدولية "آي إس بي آي" (ISPI)، وميغان برونو عضو منظمة "أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين"، والنائب إيرازمو بالاتزوتو رئيس لجنة التحقيق البرلمانية حول وفاة الباحث الإيطالي جوليو ريجيني، وفابيو ماسيمو كاستالدو نائب رئيس البرلمان الأوروبي عن حركة 5 نجوم الإيطالية، وجان لوكا فيولانتي عضو منظمة "أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين".

مشاركة أوروبية

بدوره، اعتبر فابيو ماسيمو كاستالدو نائب رئيس البرلمان الأوروبي أن مبدأ القانون الدولي والمعاهدات الدولية الأخرى كالميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يؤكد على حقيقة أنه لا يجوز احتجاز أي فرد دون سبب مشروع أو أن يتهم ويدان بحرمانه من حقه في محاكمة عادلة، لكنه أضاف "كما نعلم ففي العديد من الدول التي تحكمها أنظمة استبدادية لا يُراعى مطلقا احترام افتراض براءة الشخص المتهم إلى حين إثباتها في محاكمة عادلة".

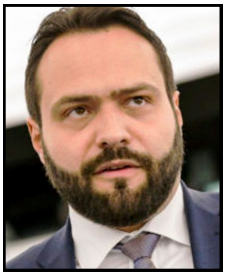

وتابع "من المستحيل أيضا إنكار أن هذا التوجه يتنامى خاصة في الدول التي تحكمها أنظمة دكتاتورية كالنظام الموجود في البحرين الذي نسلط الضوء عليه اليوم، التي تحاول بشتى الطرق إسكات المعارضة لدرجة لجوئها أحيانا إلى عمليات استخباراتية صرفة وعمليات انتقام انتقائي"، بحسب تعبيره.

ولفت نائب رئيس البرلمان الأوروبي إلى أنه رغم وباء كورونا والنداءات العديدة التي وجهها المجتمع الدولي والاتحاد، فإن قمع السجناء السياسيين في البحرين لم يتراجع، بل على العكس تماما، ويبدو أن تفشي الوباء هناك قد قدم عذرا لفرض مزيد من القيود على السجناء السياسيين بدلا من إطلاق سراحهم.

واستهجن كاستالدو أنه لا يزال في السجون البحرينية العشرات من السجناء السياسيين رهن الاعتقال لممارسة حقهم في حرية التعبير أو الاحتجاج السلمي أو حتى لمجرد الالتقاء وتبادل أطراف الحديث حول المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعانون منها في البلاد. وأكد المسؤول الأوروبي أن السجون البحرينية باتت مكتظة وبظروف صحية يُرثى لها، مؤكدا أن السلطات في المنامة قد شددت الخناق على المعتقلين في سجن جو تحديدا تذرعا بإجراءات الوقاية من فيروس كورونا.

متابعة أوروبية

وأشار كاستالدو إلى أن الاتحاد الأوروبي يراقب عبر بعثاته الدبلوماسية ما يجري في العديد من البلدان التي تُنتهك فيها حقوق الإنسان، ويمارس ضغوطا على حكومات تلك الدول من أجل احترام تلك الحقوق، مشيرا إلى الموقف الصارم الذي اتخذه البرلمان الأوروبي تجاه البحرين حينما صوت بتاريخ 11 مارس/آذار الماضي على قرار مهم جدا -أقر بأغلبية ساحقة بلغت 683 صوتا لصالحه في حين عارضه 11 نائبا فقط وامتنع 45 آخرون عن التصويت- كان موضوعه تحديدا قضية المدافعين عن حقوق الإنسان المحكوم عليهم بالإعدام في المملكة الخليجية.

وأضاف المسؤول الأوروبي: للأسف لم يُقابل القرار بردّ مناسب من قبل السلطات البحرينية، بل اقتصر ردّ فعل المنامة على رفضه فقط.

وأردف "أدان البرلمان الأوروبي بشدة استمرار الاعتقالات التعسفية والاستخدام المتزايد لعقوبة الإعدام والاضطهاد وقمع الحقوق المدنية والسياسية وحرية تكوين الجمعيات والتعبير واضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان".

وتابع كاستالدو "سنخصص لهؤلاء الأشخاص دائما فضاء واسعا للتعبير عن أفكارهم وأنشطتهم من خلال مبادرات كجائزة ساخاروف على سبيل المثال. لا نريد قطعا أن يسود شبح اللامبالاة على ما يحدث في الشرق الأدنى. يتعيّن على المجتمع الدولي التدخل. وأنا على قناعة بأن تنظيم مبادرات مثل هذا الحدث الذي نشارك فيه اليوم يمكن أن يوفر بيئة مواتية لإعطاء دفعة قوية من أجل الوصول إلى شريحة واسعة من الرأي العام في بلادنا للتعريف بهذه القضايا ولرفع مستوى الوعي بها".

وخلص نائب رئيس البرلمان الأوروبي إلى القول "أكرر موقفي بوصفي ناشطا سياسيا قبل كل شيء مطالبا بقوة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين بشكل عام، وبشكل خاص في البحرين وعلى رأسهم حسن مشيمع".

حقوق الإنسان بالبحرين

من جانبه استعرض جان لوكا فيولانتي عضو منظمة "أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين" في مداخلته، أحداث فبراير/شباط 2011 في ميدان اللؤلؤة بالعاصمة البحرينية المنامة وما شهدته في ذلك الحين من عمليات قتل واعتقال جماعي للمحتجين السلميين.

وقال فيولانتي إن هناك ما يُقدر بألفي سجين سياسي من أصل ما يقارب 1.5 مليون مواطن في البحرين، مشيرا إلى فرض الحكومة البحرينية قيودا صارمة بموجب قانون الجمعيات السياسية البحريني الذي أدى إلى اندثار العديد من الأحزاب السياسية، ومصادرة ممتلكاتها ومقارها، واضطرار بعضها لممارسة أنشطتها بطريقة سرية.

وأشار الناشط الحقوقي إلى حملة الاعتقالات التي طالت 13 بحرينيا من شخصيات المعارضة كان من بينهم الناشط حسن مشيمع، التي قادت المظاهرات الشعبية الرافضة للنظام، وإلى تنوع المعتقلين ما بين رجال دين ونشطاء لحقوق الإنسان ومدونين تعرضوا للضرب أثناء القبض عليهم ووجهت لهم تهم الاتصال بدول أجنبية وتشكيل جماعات مسلحة والتحريض على القتل وإتلاف الممتلكات العامة.

وقال فيولانتي في هذا السياق "يتعيّن علينا أيضا ألا ننسى قضية النساء البحرينيات اللائي طالبن باحترام حقوق الإنسان في بلادهن سواء خلال أحداث عام 2011 أو حتى في السنوات التالية للتذكير بأن السلطات البحرينية تعاملهن بالمعاملة نفسها التي يعامل بها الرجال، أي بأساليب الاضطهاد والاعتقالات التعسفية".

وأشار الناشط الحقوقي إلى توثيق مركز حقوق الإنسان في البحرين خلال الفترة الواقعة ما بين 2011 و2015 اعتقال ما يقارب 300 امرأة من الناشطات في مجال حقوق الإنسان لمجرد ممارسة حقهن في التعبير عن آرائهن، مؤكدا أن السلطات البحرينية تعمل أيضا على سجن أطفال الناشطين وفصلهم عن آبائهم، بحسب كلمته.

المصدر : الجزيرة

دويتشة فيلة: صادرات الأسلحة للإمارات تشجع القمع والاستبداد في المنطقة

الإثنين ٢٦ أبريل

اعتبر موقع دويتشة فيلة dwالألماني، أن صادرت الأسلحة العالمية لاسيما من الولايات المتحدة الأمريكية للإمارات شجعت القمع والاستبداد في المنطقة.

وأبرز الموقع في تقرير له أن الولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين يشكلون ما يقرب من ثلاثة أرباع جميع عمليات نقل الأسلحة إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويقول الخبراء إن صادرات الأسلحة إلى دول المنطقة وفي مقدمتها الإمارات تؤجج الصراع وانتهاكات حقوق الإنسان.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، كانت صادرات الدول الغربية تشكل الجزء الأكبر من الأسلحة التي تم تسليمها إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتتصدر الولايات المتحدة الطريق، حيث تبلغ حصتها ما يقرب من 50٪ من إجمالي عمليات نقل الأسلحة إلى المنطقة، في حين تشكل فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا 24٪.

وكانت روسيا ثاني أكبر مورد واحد للأسلحة إلى المنطقة، بعد الولايات المتحدة بنسبة 17٪ من سوق تصدير الأسلحة العالمية إلى المنطقة.

تأجيج الصراع

وقال وليام هارتونج مدير مشروع الأسلحة والأمن في مركز السياسة الدولية، إن الأسلحة الصغيرة وغيرها من المساعدات العسكرية لعبت دورا في إدامة الصراع، لكن أنظمة الأسلحة الرئيسية زارت دمارا هائلا في المنطقة.

وقال هارتونج "إن القصف الجوي واستخدام المدفعية بعيدة المدى كانا مفيدين في وفاة عشرات الالاف من المدنيين بشكل مباشر، وهما مسؤولان بشكل غير مباشر عن مئات الالاف عندما يؤخذ قصف البنية الاساسية في الاعتبار ".

وفي اليمن، ساهمت الطائرات الأمريكية والبريطانية والقنابل والصواريخ والعربات المدرعة التي تم تسليمها إلى السعودية والإمارات في حرب أودت بحياة أكثر من 100 ألف شخص.

وفي مصر، استخدمت الطائرات المقاتلة والدبابات والمروحيات التي قدمتها الولايات المتحدة في "ما يفترض أنه عملية لمكافحة الإرهاب في شمال سيناء، لكنها في الواقع أصبحت حربا عامة ضد السكان المدنيين في المنطقة"، وفقا للتقرير.

ولعبت المعدات الروسية دورا كبيرا في الحربين السورية والليبية.

وقد أدت شحنات الأسلحة من الإمارات إلى تفاقم الصراع في ليبيا أيضا – مع ورود تقارير تفيد بأن بعض هذه الأسلحة صنعت في الولايات المتحدة، وفقا لمسح الأسلحة الصغيرة الذي يتخذ من جنيف مقرا له.

ولم تؤدي صادرات الاسلحة الامريكية إلا لتشجيع الانظمة مثل تلك الموجودة في السعودية والامارات، وأن دعم الحكومات القمعية مهد الطريق لعدم الاستقرار في المنطقة في المستقبل، بحسب الخبراء.

السعودية تطلق 'لجين الهذلول' وتؤسر 'لجين البوق'!

الإثنين ٢٦ أبريل ٢٠٢١

كشف حساب "معتقلي الرأي"، المعني بشؤون المعتقلين السياسيين في المملكة، عن اعتقال السلطات السعودية للشابة "لجين البوق" منذ 20 مايو 2019.

العالم - السعودية

وأفاد حساب "معتقلي الرأي" في تغريدة عبر "تويتر"، بأن الشابة لجين البوق (ابنة مجالي محمد البوق) تقبع رهن الاعتقال التعسفي منذ 20 مايو 2019.

وأكد "معتقلي الرأي" أن السلطات السعودية حكمت عليها بالسجن مؤخراً 5 سنوات.

وقال "معتقلي الرأي" إن "لجين البوق" موجودة حالياً في سجن ذهبان، وقد حُرمت من التواصل مع عائلتها بشكل تام خلال الشهور الثلاثة الأولى من الاعتقال.

وأكدت أن المعتقلة الشابة تعرضت لاحقاً لتضييق شديد عليها في الزيارات والاتصالات.

وكتب حساب "سعوديات معتقلات" في تغريدة على تويتر: " المؤلم أنهم حرروا "لجين الهذلول" واعتقلوا مقابل ذلك "لجين البوق" و"لجين داغستاني".

وتزايدت عمليات الاختفاء القسري في المملكة في العامين الأخيرين وخصوصا في عهد الملك سلمان وابنه محمد.

وتقوم الرياض بإخفاء المعتقلين لديها اختفاء قسريا وتمنع عائلاتهم من أي معلومات تخصهم أو حول التهم الموجه إليهم أو معرفة مكان اعتقالهم أو زيارتهم

لجين الهذلول
تقدم شكوى ضد الإمارات

أعلنت الناشطة السعودية المفرج عنها مؤخرا "لجين الهذلول"، تقديم شكوى ضد الإمارات تشمل التجسس والخطف والاستيلاء غير القانوني على سيارتها. وتتعلق شكوى الهذلول ضد الإمارات باعتقالها تعسفيا عام 2018 وتسليمها دون إرادتها للسلطات السعودية.

وأعلنت الهذلول استمرار كفاحها بعد الإفراج عنها بما يشمل استئناف الأحكام ضدها والاعتراض لدى المحكمة العليا على حظر سفرها وتقديم شكوى على انتهاكات الإمارات.

وسُجنت الهذلول في سجون السعودية لمدة 1001 يوم وأفرج عنها في 10 شباط/فبراير 2021.

وخلال فترة سجن الهذلول غير القانوني، تعرضت لانتهاكات عديدة لحقوقها الأساسية.

وبعد إطلاق سراحها الآن، تناضل الهذلول من أجل المساءلة والعدالة عن هذه الانتهاكات بما في ذلك مع تعرضت من السلطات الإماراتية.

وجاء في وثائق عرضتها الهذلول أن شرطة أبوظبي باعت سيارتها الشخصية لجين لعدم الرد على المكالمات أثناء وجودها في السجن لتقرير مصير سيارتها المحتجزة بشكل غير قانوني بسبب اعتقالها في منتصف الطريق وتسليمها قسراً إلى الرياض من قبل السلطات الإماراتية في 2018.

وسبق أن أعلنت عائلة الهذلول في حزيران/يونيو 2020 رفع عريضة إلى الأمم المتحدة ضد السعودية والإمارات بشأن الانتهاكات لحقوق الإنسان التي تعرضت لها لجين.

وهذه الانتهاكات تتضمن الخطف من الإمارات، والتعذيب في سجن سري سعودي.

ولجين الهذلول صحفية درست في الولايات المتحدة، وعرفت بدفاعها عن حقوق المرأة السعودية، وتعرضت للاعتقال أكثر من مرة بسبب مواقفها.

وقامت لجين الهذلول بحملة من أجل المساواة بين الجنسين في المملكة العربية السعودية منذ عام 2013. وعملت بلا كلل من أجل القضاء على حظر الحكومة للسائقات، وتحدثت ضد نظام ولاية الرجل والعنف المنزلي.

وتم القبض على الهذلول في ديسمبر 2014 لمحاولتها القيادة عبر الحدود من الإمارات إلى السعودية ومرة أخرى في يونيو 2017 بتهم غير محددة. وفي مارس 2018 تم ترحيلها قسراً من الإمارات حيث كانت تعيش، إلى السعودية واحتجزت لعدة أيام.

وسبق أكد فريق خبراء في الأمم المتحدة أن الإمارات انتهكت حقوق الهذلول بترحيلها قسريا.

وأشار الفريق الأممي إلى أن "حكومة الإمارات لا يمكنها أن تتهرب من مسؤوليتها في تسهيل اضطهاد الهذلول لممارستها المشروعة للحقوق والحريات".

قضية السجناء تختصر القضية: البقية من ص 1

وكثيرا ما تكون المحاكمات سرية وبسرعة فائقة، ولا يحق البوح بما يجري في دهاليزها. وهكذا اصبحت المحاكم الخليفية ثكنات عسكرية هدفها الدفاع عن الطغاة وحماية الجلادين والانتقام من السكان الاصليين (شيعة وسنة).

معاناة السجناء لا تنتهي بصدور القرار الخليفي بسجنهم، بل تبدأ معاناة أكبر كثيرا ما أحدثت للكثير منهم عاهات جسدية. فالتعذيب يتواصل في السجون التي تفتقر لأدنى معايير السلامة والصحة والنظافة. تؤكد ذلك الصور التي تنتشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي. فالزنزانة التي بنيت في الأساس لتضم اربعة أشخاص يتم تكديس ثلاثة اضعاف العدد. وعندما تضيق الزنزانات يضطر السجناء للنوم في الممرات بجانب القمامة. وإذا ما احتج سجين على وضعه نقل مباشرة لزنزانة انفرادية ليقضي فيها شهورا. اما العناية الطبية فتكاد تتلاشى تماما. فمن يشكو من امراض باطنية او تسوس في الاسنان فان علاجه في اغلب الاحيان يقتصر على العقاقير المسكنة للألم. وإذا تداعى وضع السجين وخشي السجانون وفاته، قاموا بتقييده بالسلاسل ونقله الى مستشفى خارجي ليعطى ادوية محدودة يعود بعدها الى المكان الذي لا يصلح للبهائم فضلا عن البشر. وما أكثر الشباب الذين دخلوا السجن في وافر الصحة فتداعت اوضاعهم الصحية واصيبوا بعاهات وأمراض من بينها السرطان وألأمراض الباطنية والعصبية. لقد تحول السجن الذي يتم توسيعه بشكل متواصل خصوصا سجن اجو الذي اصبح في واقعه مدينة للتعذيب، الى موقع لانتاج الكوارث الانسانية. هذه الحقيقة ليس لصالح الطغمة الحاكمة. فهذه الكوارث صنعت أجيالا من البحرانيين ترفض بشكل مطلق استمرار الحكم الخليفي بعد ان ولغ في دماء الابرياء ونكل بالاحرار وأصبح وبالا على الوطن والشعب، وأثقل كاهل العائلات بالآلام والأحزان. وبهذا تأسست معطيات ثورة شعبية مقبلة أشد من سابقاتها، وليس مستبعدا ان تنجح بإسقاط الحكم الخليفي الذي انتهى منذ أمد، وأصبح بقاؤه مرتبطا بالدعم الاجنبي.

الخليفيون رفضوا حتى الآن السماح للجهات الحقوقية الدولية بزيارة البلاد سواء لزيارة السجون او مقابلة عائلات السجناء. وقد كلّ لسان المقرر الخاص للتعذيب التابع للامم المتحدة السابق، خوان منديز، من التقدم بطلب زيارة البحرين، ولكن بدون جدوى. وحتى هذه اللحظة يرفض الخليفيون السماح للمقررين الخاصين التابعين للامم المتحدة او المنظمات الحقوقية الدولية المعروفة بزيارة البلاد والاطلاع على اوضاع السجون المعتقلين. وبدلا من ذلك، وبناء على نصائح من داعمي الخليفيين، أنشأ الخليفيون منظمات "حقوقية" تمارس ادوارا مناقضة تماما لادوار المقررين الخاصين، ومهمتها تبرير القمع والاضطهاد والتعذيب والاعتقال التعسفي، وتفنيد شكاوى الضحايا، والدفاع عن الخليفيين باساليب مقززة امام الجهات الحقوقية الدولية. ويعتبر الشعب هذه المؤسسات والعاملين فيها شركاء في الجرائم الخليفية بشكل كامل، فهم لا يكتفون بالسكوت بل يمارسون ادوارا فاعلة اما لنفي وقوعها او لتبريرها. وقد طالبت المعارضة منذ سنوات بمقاطعة هذه المؤسسات جملة وتفصيلا وعدم الاعتراف بوجودها لاسباب عديدة: عدم جدوى الرجوع اليها، فهي لم توقف تعذيب مواطن يوما، او اطلاق سراح معتقل او تخفيف الحكم عن مظلوم. ثانيها: ان اللجوء اليها يضفي عليها شيئا من الشرعية ويوهم القائمين عليها انهم يحظون بثقة المواطنين، بينما يعتبرها المواطنون أدوات للنظام كما هو جهاز التعذيب وجهاز القضاء وجهاز الشرطة. فكل شيء في البلاد مسخر لخدمة الخليفيين والدفاع عنهم امام الشعب اولا وامام الجهات الدولية ثانيا. ثالثها: ان النظام أنشأها لتكون بديلا للجهات الدولية المستقلة التي تتسم بقدر من الحياد. فشتان بين تقرير تصدره منظمة العفو الدولية او هيومن رايتس ووج او آيفكس او فرونت لاين ديفندرز، وتقرير تصدره ما يسمى "الهيئة الوطنية لحقوق الانسان"، لان مهمة كل من هذه المؤسسات متضادة تماما.

هذه التطورات تشير الى منحى تصاعدي في الحراك الشعبي الهادف لتحقيق تغيير سياسي جوهري في منظومة الحكم. ومن المؤكد ان اساليبه التضليلية تساهم في تأجيل سقوطه، ولكن التضليل لا يمكن ان يبني دعامات ثابتة لنظام سياسي متين. والنتيجة المنطقية ان تراكم نضال البحرانيين الاصليين (شيعة وسنة) سيحقق في المستقبل المنظور أهداف الوطن والشعب التي ناضلت من اجلها اجيال متعاقبة، وقدمت أغلى التضحيات على طريقها.

موكب النصر القادم

الى دوحةِ المجدِ والخالدين ... تسير أوالُ مع السائرين
فَطَوْرا تشنّف أسماعَها ... تراتيلُ عشق وآيٌ مبين
وطورًا يهز أحاسيسَها ... نشيدُ التحدي وصوتُ السجين
فان سئِمَت ما يقول العدى ... وقضّ المضاجعَ صوتُ الأنين
تكدّسَ في حاجبَيْها الوجوم ... ولكن أبت بالإبا أن تهين
تفتّح في مقلتَيْها الخلود ... وراحت تصفقُ للصامدين
وبلبلُها يُنشِد الأغنيات ... طروبًا فيستنهض النائمين
مناها كبارٌ بحجم الحياة ... وأطلالُها شامخاتُ الجبين

تنوء البلادُ بأعبائها ... وتبقى أوالُ هوى الطالبين
تناغي طفولةَ أبنائها ... أهازيجُ قادتِها الصابرين
وتاريخُها مفعمٌ بالعطاء ... تعطّره ذكرياتُ السنين
عشقنا الهوى ساعةً والردى ... وبلّ جوانا ندى الياسمين
يعشعش فينا برغم العناء ... ولاءٌ وعشقٌ وحبٌ متين
مشينا معًا في دروب النضال ... نحث الخطى نحو نصرٍ مبين
نكفكف دمعًا بعين بكت ... لأمٍّ ثكولٍ وطفلٍ حزين
سألتُ الحمامةَ عن فتية ... لهم صولةُ الحق في العالمين
أتوا يحملون بأرواحهم ... وهم يزأرون، عناءَ السنين
يمرّون بالدار مرّ الكرام ... فمأواهم اللهُ في كل حين
إلى أين حطوا رحالَ السُّرى ... وهل أصحروا بالعنا والأنين
وهل هجع الركبُ عند الأصيل ... أم اعتكف الليلَ في الساهرين

سرَوْا حاملين لواءَ الفدا ... فكلُّ السراةِ القويُّ الأمين
تراقبهم ساهراتُ العيون ... وهم يركعون مع الراكعين
وتحسبُها حين تبكي الجراح ... زئيرَ الأسود التي لا تهين
فأين الإبا في بكاء الخراف ... إذا قطع الناس منها الوتين
قوافلُهم تتحدَى الطغاة ... تسيرُ لأمجادِها لا تلين
شهودا هُمُ ثابتون الخُطى ... وهم في الردى والمصابِ عِزين
فهم في القتال أسودُ الشرى ... وعند النزال ليوثُ العرين
اذا وثبوا في وجوه العدى ... فليس لهم غيرُ صيدٍ سمين
هم السابقون الى المكرمات ... فنعم الشباب ونعم القرين
لقد فاز شعبٌ أراد الحياة ... وضحّى ليربحَ دنيًا ودين
سلامٌ على فتيةٍ صُرّعوا ... ونالوا الشهادةَ في كل حين
وَلودٌ أوالُ ومن رَحْمِها ... سيولدُ جيلٌ وفيٌّ أمين